قصة مذبحة القضاة وعزل المستشار حافظ السلمي

مكتب المستشار / أحمد إمام المحامي[1]

مذبحة القضاء في العهد الناصري

واليكم اول الحكاية فقد كان فى قصص من سبقوا عبرة لأولى الابصار .

فقد كان نص القرار الذي أصدره جمال عبد الناصر بعزل جميع رجال القضاء في مصر ثم عندما بدأت ثورة 23 يوليو 1952 بعد نجاحها في تشكيل نوعيات مختلفة من المحاكم مثل المحاكم العسكرية ومحكمة الثورة ومحكمة الغدر ومحكمة الشعب وهى محاكم استثنائية بمسميات مختلفة، وصفت أحكامها بأنها انفعالية وظالمة وهزلية وموجهة من السلطة . مما أثار قضية العدوان على استقلال القضاء ووجهت انتقادات شديدة إلى السلطة .

وكان أولها من المرحوم الدكتور عبد الرازق السنهوري رئيس مجلس الدولة ومستشاري المجلس مما حدا بالسلطة استئجار مجموعة من البلطجية وتوجهوا إلى مجلس الدولة فى مارس 1954 واعتدوا على الدكتور عبد الرازق السنهوري في مكتبه بالمجلس بالضرب المبرح حتى أصيب بجروح شديدة وتم عزله وعزل مجموعة من مستشاري المجلس .

[1] https://www.facebook.com/modawantahmedemam/posts/2072398189484580/

وكانت هذه أول ضربة قاسمة للقضاء وللحريات وللديمقراطية، بل أول مسمار في نعش هذه الثورة والمسئولين الكبار فيها في تلك الأيام واستمرت المحاكم الاستثنائية من محاكم الثورة والشعب تمارس أعمالها القضائية وأحكامها القاسية على بعض فئات الشعب بطريقة مشينة ومهينة وهزلية مهملين قضاء مصر الحقيقي الشامخ الذي هو حصن الأمان الدائم في هذا البلد.

حتى جاء عام 1966 وبدأت الصحف القومية تنشر مقالات لكبار المسئولين أمثال على صبري كلها تهجم على القضاء والقضاة . ثم حدثت نكسة 1967 وكان لها آثارها النفسية الهائلة في ضمير الشعب بكل فئاته وطبقاته بما فيهم رجل القضاء وهم من أبناء هذا الشعب من فلاحيه وعماله وجنوده ومثقفيه، فأصدر نادى القضاء بيانا يدعو فيه إلى إعادة البناء وإصلاح ما فسد ، لإزالة آثار العدوان الإسرائيلي.

ونادى البيان بوجوب تلافي الأخطاء السابقة التي أدت إلى النكسة بوجوب احترام سيادة القانون وتأمين استقلال القضاء وإلغاء الازدواجية والتعددية فيه وتأمين حق كافة المواطنين في أن تكون محاكماتهم أمام قاضيهم الطبيعي وإلغاء كافة المحاكم والقوانين الاستثنائية.

ورفع الأمر مشوها إلى عبد الناصر عن طريق الجهاز السري الطليعي المشكل من بعض ضعاف النفوس من رجال القضاء في ذلك الوقت بقيادة على صبري وإشراف وتمويل سامى شرف وللأسف الشديد ضبطت في خزينة عبد الناصر بعد وفاته تقارير مكتوبة من بعض رجال القضاء نتيجة مراقبتهم والتجسس على وزير العدل عصام الدين حسونة ورئيس محكمة

النقض عادل يونس وبعض المستشارين أمثال ممتاز نصار ويحي الرفاعي وسليم عبد الله وكمال عبد العزيز وعلى عبد الرحيم وغيرهم واتهامهم بأنهم اعداء عبد الناصر وأعداء النظام .

كما ضبطت مبالغ مالية أعطيت لبعض هؤلاء المستشارين ثمنا لهذه التقارير والوشايات الكاذبة حتى أن زملاءهم من المستشارين في ذلك الوقت كانوا يسمونهم المخبرين لا المستشارين وقام عبد الناصر بتشكيل لجنة برياسة السادات لكتابة كشف بأسماء بعض رجال القضاء بناء على هذه التقارير المكتوبة وقامت اللجنة بالتوصية بإحالة حوالي مائتين من خيرة رجال القضاء إلى المعاش منهم جميع أعضاء مجلس إدارة نادى القضاء في ذلك الوقت .

وكان نص القرار الذي أصدره عبد الناصر هو عزل جميع رجال القضاء في مصر ثم إعادة تعيينهم بعد استبعاد 200 أحيلوا للمعاش وآخرين نقلوا لوظائف مدنية بوزارات الحكومة ومصالحها المختلفة بحجة تطبيق قانون الإصلاح الزراعي عليهم وعلى أسرهم أو أنهم ذوي انتماءات حزبية سياسية أو دينية مثل الأحزاب السابقة قبل الثورة أو الإخوان المسلمين أو أنهم من أعضاء الثورة المضادة أو خلافه، حتى قامت ثورة التصحيح بقيادة أنور السادات وحكمت محكمة النقض بانعدام القرارات الصادرة من عبد الناصر وصدر قانون الثورة . وأعاد السادات جميع رجال القضاء المفصولين وكان يتشرف دائما بذلك الشرف.

وأصبح ممتاز نصار رحمه الله عضوا لامعا في مجلس الشعب وزعيما للمعارضة الوفدية ومحاميا قديرا من المع المحامين وأشرفهم وكانت له جولاته البرلمانية المتألقة في مجلس الشعب ومواقف تاريخية أثرت الحياة البرلمانية في كثير من القضايا القومية .

أما يحيى الرفاعي فقد وصل إلى منصب نائب رئيس محكمة النقض ثم عمل بالمحاماة وكان محاميا وطنيا لامعا متألقا في قضايا الرأي متطوعا للدفاع عن قضايا الحرية والديمقراطية وتولى رئاسة نادى القضاء حتى بويع رئيسا شرفيا لنادي القضاة مدى حياته . وقد كانت حياته في القضاء والمحاماة نبراسا طيبا ومثلا عظيما للجهاد والتضحية في سبيل قضايا الحرية والديمقراطية واستقلال القضاء – وكان شامخا في كل موقف مضحيا بوقته وماله وصحته في سبيل الوطن.

ومما يذكر أن المستشار عبد الوهاب أبو سريع كان من ضمن الخمسون من رجال القضاء الذي أعاد السادات تعيينهم أولا. . ولكنه أرسل خطابا تاريخيا إلى وزير العدل بتاريخ 19/12/ 1971 يرفض فيه تنفيذ القرار الجمهوري بإعادة تعينيه ما دام أن إعادة التعيين قد اقتصرت على عدد محدود من القضاة. وهو موقف نبيل من مستشار شامخ المقام .

وفور أن انتصر السادات في 4 مايو 1971 على خصومه أعاد للخدمة عدد 50 فقط من رجال القضاء المفصولين الذين كانوا أكثر من 250 وبعد سنة حكمت محكمة النقض بإعادة المستشار/ يحي الرفاعي إلى الخدمة وذهب لتنفيذ الحكم فأمر وزير العدل في ذلك الوقت وهو محمد سلامة بناء على

طلب السادات بعدم تسليمه صورة الحكم فذهب المستشار يحي الرفاعي إلى المستشار جمال الرفاعي رئيس محكمة النقض حتى استطاع بعد عناء أن يأخذ صورة الحكم وذهب به إلى وزير العدل وقال له أنى ذاهب إلى الجمعية العمومية لرجال القضاء باكر لإعطائهم صورة الحكم التي معي لأتسلم عملي - ومن الأكرم أن تحضر بنفسك لترأس الجمعية وتعلن عودتي باسم السادات وعودة جميع رجال القضاء الذين تم إعادتهم للخدمة .

https://youtu.be/ROLF11_udlU

وكان المستشار حافظ السلمي ضمن مجموعة القضاة الشرفاء الذين تم نقلهم إلى جهات حكومية أخرى إذ نُقل شقيقي إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ثم أعيد إلى موقعه القضائي بقرار الرئيس السادات !